

من وزير المالية
إلى

٤٤٢

الموضوع : طاب توضيحات حول الضريبة على الدخل المستوجبة على عقود التأمين على الحياة في صورة شرائها قبل 10 سنوات
المرجع : مكتبكم بتاريخ 31 ديسمبر 2015

لقد ذكرتم بمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن خدمات التأمين على الحياة لا تتضمن مداخيل رؤوس أموال منقولة كما تم ضبطها بالفصل 34 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. كما بينتم أن النقطة 4 من الفصل 38 من نفس المجلة تعفي من الضريبة على الدخل الدفعوات والمنح والخدمات المقدمة بأي صفة كانت طبقا للتشريع الخاص المتعلقة بالإسعافات والتأمين والضمان الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس اعتبرتم أن المداخيل المدفوعة في إطار عقود التأمين على الحياة التي يتم اشتراؤها قبل نهاية العشر سنوات معفاة من الضريبة ولا يمكن تصنيفها كمداخيل رؤوس أموال منقولة.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن اشتراء عقود التأمين على الحياة قبل نهاية مدة العشر سنوات المحددة بالتشريع الجاري به العمل يفقدها صفة عقود الادخار في إطار التأمين على الحياة على معنى الفصل 39 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. وتكون بذلك المداخيل الناتجة عنها خاضعة للضريبة على الدخل باعتبارها فوائض ودائع مبالغ مالية على معنى الفصل 34 المذكور أعلاه ولا تعتبر مبالغ مدفوعة طبقا للتشريع الخاص المتعلقة بالإسعافات والتأمين والضمان الاجتماعي والمنصوص عليها بالنقطة 4 من الفصل 38 سالف الذكر.

وعليه يبقى الخصم من المورد بنسبة 20% مستوجبا عليها في الحالة الخاصة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسم والتدريج
والتشريع الضريبي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي